ملخصات الخبراء
سياسة إقليمية

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH

السياسات الانتقالية والتحوُّل السلمي في السودان

خيري عمر

٢١ يناير ٢٠٢٢

مقدمة: منذ سقوط نظام «عمر البشير» في أبريل/ نيسان 2019، ظهر المجلس العسكري الانتقالي -بوصفه مؤسسة سيادية- مشرفاً على المرحلة الانتقالية. وقد أجرى عبر مراحل مختلفة، مشاورات مع مكونات ثورة ديسمبر/ كانون الأول 2018، حيث كشفت الملامح الدستورية والسياسية للانتقال السياسي، التي ارتكزت على الأدبيات السياسية للمراحل الانتقالية السابقة، عن التوازن بين تمثيل الفواعل السياسية في إطارين: مجلس السيادة والسلطة التنفيذية، والمجلس التشريعي الانتقالي، والتي تعمل معًا وَفق خارطة طريق.

ويُعَدُّ التوصل إلى الوثيقة الدستورية، أغسطس/ آب 2019، بين المجلس العسكري وتحالف «إعلان الحرية والتغيير» من العلامات المهمَّة في العملية الانتقالية، حيث تشكَّلت من إطارين عسكري ومدني، ومن ثَمَّ ظلت المناقشات متعلِّقة بكيفية الوصول إلى نقطة التوازن بين أطراف العملية السياسية، وخصوصًا ما يتعلَّق بدور الجيش وإصلاح المؤسسات العامة، وتمثيل الأحزاب والحركات خارج الإطار الانتقالي.

وبشكل عام، شهدت المرحلة الانتقالية تغيرات كثيرة، كان أهمها متمثلًا في دخول أطراف جديدة في العملية السياسية، بحيث صارت خريطة الفاعلين مُتغيرة بشكل دائم، بحيث تفكَّك تحالف الحرية والتغيير، فيما عمل مجلس السيادة على توسيع التواصل السياسي مع الحركات السياسية/ المسلحة. وهو سياق أدى للتوصل إلى تفاهمات شكلت ضغطًا أدى إلى تعديل الإطار الدستوري ليشمل كل الديناميات القابلة للانخراط السلمي في المرحلة الانتقالية.

وقد أدت التفاعلات الدستورية والسياسية على مدى عامين إلى إقدام المجلس العسكري على تغييرات واسعة، تمثَّلت في إعادة تشكيل مجلس السيادة بناء على معايير تجاوزت تحالف «الحرية والتغيير» والأحزاب السياسية، وكذل؛ التوجُّه نحو التمثيل الجغرافي حسب الأقاليم، بالإضافة إلى تمثيل الحركات الإقليمية. تشكِّل هذه التوجهات مسارًا نحو العودة إلى السياسات التقليدية، والتباعد مع البنى الحديثة في المجتمع المدني.

ويسعى هذا التحليل إلى مناقشة **التفاعلات بين المكونات العسكرية والمدنية،** وإلى أي مدى **تؤدي إلى التحوُّل السلمي**، وهنا تبدو أهمية قراءة مضمون الوثائق المُؤسِّسة للمرحلة الانتقالية وتلك المعبرة عن المكونات المختلفة للوقوف على اتجاهات التوزان أو الهيمنة في العلاقات السياسية، وبما يشمل الفترة من توقيع **الوثيقة الدستورية** وحتى صدور **الاتفاق السياسي** في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، بالإضافة إلى بعض بيانات الأحزاب والحركات السياسية، بحيث يساعد تحليل مضمونها في اختبار قدرة محتواها على تلبية متطلبات الانتقال السياسي.

الحكومة الانتقالية وبناء تحالفاتها

مـع بـدء المرحلـة الانتقاليـة، ظهـر تحالـف «إعـلان الحريـة والتغييـر» طرفًـا رئيسًـا، باعتبـاره مظلـة واسـعة للمكونـات المدنيـة، فبعـد تركيـز الوثيقـة الدسـتورية علـى ملامـح الأزمـة السياسـية فـي الدولـة منـذ الاسـتقلال، اعتبـرت أهـداف التحالـف وإسـهاماته فـي ثـورة 19 ديسـمبر/ كانـون الأول 2019 مُلزمـة للسياسـات الانتقاليـة[1]، ومـن ناحيـة التوجهـات العامـة للمرحلـة الانتقاليـة، صاغـت المـادة 8 نمطَيْـن مـن السياسـات الانتقاليـة: فمـن ناحيـة أولـى، ركَّـزت علـى إحـلال السـلام والتصـدي لجـذور الأزمـة المُزمنـة، عندمـا أشـارت إلـى تأهيـل المناطـق المُضـارة مـن الحـرب. أمـا النمـط الثانـي، فقـد ارتبـط بقضايـا العدالـة الانتقاليـة ومحاسـبة النظـام السـابق، وتـمَّ تحويـل النـص سـريعًا للتطبيـق، حيـث تكوَّنـت لجنـة إزالـة التمكيـن واتخـذت أطـرًا تنظيميـة وقضائيـة فـي مواجهـة حزبـي المؤتمـر الوطنـي والمؤتمـر الشـعبي.

وقـد أُبرمـت سلسـلة مـن الاتفاقيـات بيـن الحكومـة السـودانية وعـدد مـن الحـركات السياسـية/ المسـلحة، والتـي كان مـن شـأنها إدخـال أطـراف جديـدة فـي العمليـة الانتقاليـة، حيـث شـمل **اتفـاق جوبـا لسـلام السـودان**، 3 أكتوبـر/ تشـرين الأول 2020، عـدداً مـن الحـركات السياسـية والعسـكرية التـي كانـت تنضـوي تحـت تحالـف «الجبهـة الثوريـة» والتـي لـم تكـن مُدرجـة ضمـن الوثيقـة الدسـتورية، وهـي: الحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان قطـاع الشـمال، وحركـة العـدل والمسـاواة، وحركـة/ جيـش تحريـر السـودان، وتضمـن ثمانـي قضايـا لتنظيـم العلاقـة بيـن الحكومـة والجبهـة الثوريـة فـي مـا يتعلـق بالحكـم الانتقالـي ومنـع العـودة إلـى الحـرب الأهليـة[2].

وفـي سـياق توسـيع إطـار المشـاركين فـي المرحلـة الانتقاليـة، بـدأت مفاوضـات بيـن الحكومـة والحركـة الشـعبية/قطاع الشـمال (عبـد العزيـز الحلـو)، كانـت مُخرجاتهـا انعكاسًـا لمقترحـات قدَّمتهـا الحركـة واسـتجابت لهـا الحكومـة؛ ولذلـك اتَّسـم المحتـوى بفكـرة تقاسـم الدولـة، فلـم يقتصـر علـى الحكـم والسـلطات والصلاحيـات فـي ولايتـي جنـوب كردفـان (جنـوب) والنيـل الأزرق (جنـوب شـرق)، ولكنهـا شـملت خمسـة مسـارات تتعلَّـق ببقيـة مناطـق السـودان. وقـد تشـكَّلت العلاقـة السياسـية بيـن الطرفَيْـن عبـر إعلانـي مبـادئ، تضمَّنـا تصـورات وسياسـات تشـمل حيـاد الدولـة فـي الشـأن الدينـي، وبرامـج دمـج قـوات الحركـة الشـعبية فـي جيـش قومـي، ومعالجـة التهميـش السياسـي والاقتصـادي، ورغـم وضـوح الكثيـر مـن التفاصيـل فقـد تعطـل تطويـر العلاقـات للخـلاف علـى تعريـف اللامركزيـة وطبيعـة الفيدراليـة[3].

وفـي هـذا السـياق، تمثَّـل انقسـامات الحركـة الشـعبية الشـمالية، فـي يونيـو/ حزيـران 2017، تهديـدًا للمرحلـة الانتقاليـة، حيـث يتصـرف جناحاهـا بطريقـة غيـر متماثلـة تجـاه الحكومـة المركزيـة والعمليـة السياسـية، بمـا يحـول دون إنضـاج الاتفاقيـات السياسـية، كمـا يتنافـس قسـماها -عبـد العزيـز الحلـو ومالـك عقـار- فـي طـرح صيـغٍ متطرفـة للعلمانيـة والفيدراليـة والحكـم الذاتـي وتوسـيع السـيطرة الميدانيـة، وقـد اسـتطاعت الحركـة الشـعبية تطويـر شـروطها تجـاه الحكومـة فـي وضـع العلمانيـة ضمـن قضاياهـا المركزيـة والاحتفـاظ

بحـق تقريـر المصيـر بوصفـه حـلًا قائمًـا وأخيـرًا، مـع السـعي إلـى دمـج قواتهـا فـي الجيـش السـوداني، وهنـا تبـدو اتفاقيـات السـلام اتفاقيـات مرحليـة حتـى تنضـج الظـروف الانفصاليـة[4].

وعلـى مسـتويات أخـرى، انعقـدت تفاهمـات ثنائيـة بيـن الأحـزاب السياسـية المتحالفـة مـع الحكومـة والقريبـة منهـا لتوسـيع نطـاق التحالفـات لتشـكّل فاعـلًا إضافيًّـا فـي المشـهد السياسـي، يسـعى إلـى دعـم السـلام والفيدراليـة ومعالجـة الحرمـان التاريخـي، وضمـان تكافـؤ الفـرص للمشـاركة فـي الحكـم الانتقالـي، وذلـك بجانـب الدعـوة إلـى توسـيع اتفـاق السـلام المُوقَّـع فـي جوبـا، حيـث يُشـكل تجـاوز بعـض الحـركات قيـدًا علـى تحقيـق السـلام وتوسـيع الحاضنـة السياسـية للمرحلـة الانتقاليـة. لقـد سـار الحـزب الاتحـادي نحـو توسـيع الحـوار مـع إقليـم شـرق السـودان، لكـي يندمـج فـي العمليـة السياسـية ومعالجـة مشـكلة تهميشـه[5].

بيان أكتوبر والاتفاق السياسي

أثـار **بيـان 25 أكتوبـر/ تشـرين الأول** النقـاشَ حـول تعريـف الوضـع السياسـي، ومـا إذا كان يمثـل انقطاعًـا أو اسـتمرارًا للمسـار السـلمي، وهنـا تبـدو أهميـة الاقتـراب مـن قـراءة محتـوى البيـان وتعريفـه للمشـكل السـوداني ونظرتـه للسـلطة المدنيـة، وقـد تُسـاعد الإجـراءات اللاحقـة فـي فهـم منظـور المجلـس العسـكري الانتقالـي للعمليـة السياسـية.

يؤسـس بيـان 25 أكتوبـر/ تشـرين الأول 2021 لتصـور المجلـس العسـكري للمرحلـة الانتقاليـة، وتشـير اتجاهاتـه العامـة إلـى الترابـط مـع الميـراث السياسـي لتجـارب الديمقراطيـة الثـلاث التـي مـرت بهـا السـودان فـي القـرن الماضـي، كمرتكـز يمكـن الاسـتناد عليـه فـي التحـوُّل الديمقراطـي وتلبيـة تطلعـات ثـورة ديسـمبر/ كانـون الأول 2019 فـي رفـض حكـم الفـرد والسـعي للحريـة والسـلام. وتقـوم الفكـرة الأساسـية علـى محوريـة دور القـوات المسـلحة، شـريك الثـورة، فـي التحـوُّل الديمقراطـي عبـر تسـليم السـلطة لحكومـة «مدنيـة منتخبـة»، والالتـزام باتفاقيـة جوبـا للسـلام فـي عـام 2020 بوصفهـا جـزءًا مكمـلًا للمرحلـة الانتقاليـة ضمـن الإطـار الدسـتوري القائـم والملـزم، وباسـتثناء تجميـد لجنـة إزالـة التمكيـن، يضـع فـرض حالـة الطـوارئ مشـكلة أمـام الانتقـال السياسـي، وبغـض النظـر عـن تركيـزه للسـلطوية، فقـد أثـار نقاشـات حـول خصائصـه الإصلاحيـة أو الانقلابيـة [6].

ووفقًـا لمحتـوى البيـان، فـإن انتـكاس الفتـرة الانتقاليـة يرجـع إلـى عامليـن اثنيـن: **الأول** هـو التحـوُّل عـن فكـرة «التراضـي المتـزن» إلـى انقسـامات فيمـا بيـن الأطـراف المشـاركة، واعتبـر أن «تشـاكس بعـض القـوى السياسـية» يهـدِّد تماسـك الدولـة، واسـتند عبـد الفتـاح البرهـان إلـى مبـادرة عبـد الله حمـدوك بوصفهـا مؤشـرًا علـى تصاعـد الأزمـة بيـن شـركاء المرحلـة الانتقاليـة وعـدم القـدرة علـى المضـي فـي المراحـل التاليـة. وتعكـس إشـارة البرهـان إلـى المظالـم التاريخيـة أن المشـكلات المتراكمـة منـذ الاسـتقلال وتجاهلهـا علـى مـدى العقـود الماضيـة يرجـع إلـى نقـص تمثيـل الأقاليـم فـي السـلطة الانتقاليـة بشـكل وفَّـر بيئـة مواتيـة للحـرب الأهليـة والنزعـات الإثنيـة. ويبـدو **العامـل الثانـي**، الأكثـر أهميـة، عندمـا اعتبـر الجيـش سـلطة

مؤسِسَة تقع عليه مسؤولية حماية أمن البلاد وسلامتها، فما يتضح من سياق ترتيب الإطار الدستوري وإصداره هو وجود صورة كُلية للهيمنة تتجلَّى في الوظيفة السيادية للجيش في إصدار إعلانات دستورية تمنح المؤسسات الصفةَ القانونية، فلم يكن للوثيقة الدستورية وتعديلاتها القوة القانونية سوى بعد إصدارها إعلانًا دستوريًّا من جانب القوات المسلحة[7].

وقد ترتب على بيان أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، صدور اتفاق سياسي، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، بين رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، وعبد الله حمدوك، باعتباره رئيسًا للوزراء. وعند قراءة ديباجة الاتفاق السياسي، يمكن اعتبار محتواها امتدادًا لبيان 25 أكتوبر/ تشرين الأول، بما يُضعف فكرة الحديث عن وجود طرفَيْن، بل هي أقرب إلى عملية شكلية لا تُغير من اتجاه التأثير والنفوذ، وبينما يميل المحتوى الظاهري للاتفاق إلى إظهار قبول متبادل لملامح المشوار السياسي وتصحيح أوضاع شرق السودان، يبدو التفاوت جليًا في طبيعة الطرفَيْن، فإنه في حين يتمتَّع الجيش بالقدرة السياسية والإدارية والشبكات الاجتماعية، كانت عودة «حمدوك» خاليةً من الظهير الحزبي سوى من توافقات دولية على إدماجه في المرحلة الانتقالية، وبشكل لا يرقى إلى كونه عاملًا حاسمًا في تقرير المسار السياسي، مما يزيد من انتقاله من المكانة السياسية إلى البيروقراطية، وعلى الرغم من منحه سلطة اختيار الوزراء، فقد تمَّ تقييدها بالاتفاقيات والتفاهمات المنعقدة بين الأطراف المختلفة[8]. ولعل توسيع صلاحيات مجلس السيادة في الإشراف على تنفيذ مهام الفترة الانتقالية حسب المادة 8 من الوثيقة الدستورية، يُدعم هيمنة البيروقراطية العسكرية من خلال صلاحية إصدار مراسيم تُحدد ملامح العلاقة بين كيانات المرحلة الانتقالية، حيث القوى المدنية، والمكون العسكري، والإدارة الأهلية، ولجان المقاومة، وقوى الثورة الحية، وقطاعات الشباب والمرأة، والطرق الصوفية.

وفي هذا السياق، يمكن قراءة محتوى الاتفاق من وجهَيْن: يتمثَّل الوجه الأول في وضع التصور المتقارب لتوفير حلول لمعالجة مشكلات المرحلة الانتقالية، وتجنُّب الحرب الأهلية، وإعداد البلاد للانتخابات لتنعقد قبل يوليو/ تموز 2023، فقد نظر الاتفاق إلى الصراع بين القوى السياسية وعجز المبادرات عن احتواء الأزمة بوصفهما مصدرًا مباشرًا لتهديد المرحلة الانتقالية و «الانزلاق للمجهول». أما الوجه الثاني، فيرتبط بانخفاض القدرة على تطوير بيان 25 أكتوبر/ تشرين الأول وفرضه حلًّا وحيدًا؛ ولذلك تبدو الحاجة لترتيبات بمشاركة ما بين قائد الجيش ورئيس الوزراء السابق، عبد الله حمدوك، مع مراعاة التراكم السياسي خلال الفترة الماضية.

اتجاهات السياسة الدستورية

أدى تتابع التفاهمات السياسية بين الحكومة الانتقالية والأحزاب والحركات السياسية/ المسلحة إلى تغيرات جوهرية في أطراف العملية السياسية، بحيث اقتضت إجراء تعديلات على الإطار الدستوري، لاستيعاب الأطراف الجديدة ضمن السياق الانتقالي. وبدا الاتجاه العام للتعديلات متمثلًا في استجابة المجلس العسكري لمضمون التفاهمات مع الاحتفاظ بسلطته بوصفه جهة عليا وسيادية. فقد تبنَّى الفيدرالية شكلًا للدولة، المادة 4، بديلًا عن اللامركزية، على أن يبدأ تحديد الأقاليم، المادة 9، بعد انتهاء مؤتمر نظام الحكم. وتأسيسًا

على اتفاق جوبا للسلام، تمَّ توسيع مجلس السيادة ليكون مكونًا من 14 عضوًا، المادة 11، يُسمي المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير عشرة أعضاء بالتساوي بالإضافة إلى اختيار شخص مدني، فيما يختار الموقعون على اتفاق جوبا 3 أعضاء، بالإضافة إلى حصة في مجلس الوزراء. كما تمَّ تعديل المادة 7 ليكون احتساب الفترة الانتقالية لتبدأ من تاريخ التوقيع على الاتفاق ولمدة 39 شهرًا[9].

وبينما كانت المادة 20 تحظر ترشيح رئيس وأعضاء مجلس السيادة والمسؤولين التنفيذيين، فقد جرى التعديل ليقتصر الحظر على الرئيس فقط، غير أنه بعد توقيع الاتفاق السياسي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بدت توجهات لفتح الترشح لكل العسكريين. وفي المادة 24/ 3، حصل تحالف الجبهة الثورية على 75 مقعدًا في المجلس التشريعي من إجمالي 300 مقعد، لتدخل طرفًا أصيلًا في المرحلة الانتقالية.

وعلى الرغم من مرور أكثر من عامين على صدور الوثيقة الدستورية، فقد ظلت أنماط التفاعل ثنائية الطابع بين الفاعلين السياسيين، ومع عدم تشكيل البرلمان الانتقالي، غابت الوظيفة الاستشارية للحفاظ على توازن الحد الأدنى بين مكونات السلطة التنفيذية؛ ولذلك جاء تكوين «مجلس شركاء الفترة الانتقالية»، المادة 80، ليكون آليةً لتطوير العمل المشترك بين أطراف الوثائق الانتقالية، وكذا تطوير الاتفاقيات الثنائية. وتبدو هذه الصيغة أقرب للوساطة والتشاور السياسي منها للفصل في الخلافات بين أطرافه، فاعتباره جهة مستقلة يرتبط بمدى التوافق حول تعريف الدولة وخصائص الدستور بجانب تسيير المرحلة الانتقالية[10].

واعتمادًا على الصلاحيات الواسعة، أسهمت المراسيم الدستورية في توطيد مكانة المجلس العسكري وقدرته على التصرف في وقت الأزمات. من الوجهة الأولى، يضع المرسوم الدستوري الخاص بنظام الحكم ملامح النظام السياسي، وإطارًا لتطوير التفاهمات الواردة في الوثائق الانتقالية. ويمثِّل المرسوم الدستوري رقم 6 والصادر في 4 مارس/ آذار 2021 للقبول بالفيدرالية صيغةً كاشفةً عن طبيعة السلطة الانتقالية، حيث يتضح اضطلاع مجلس السيادة/ المجلس العسكري بالوظيفة التشريعية وتعديل الوثيقة الدستورية، وعلى الرغم من استجابته للاتفاقيات السياسية، فإن غياب إطار رقابي على أعمال مجلس السيادة يُمثل فجوة سلطة، ولعل وضع المادة 80 ضمن الإطار الدستوري يُسهم في زيادة التشاور حول قوانين الانتخابات ونظام الحكم[11].

و من الوجهة الثانية، فقد تمكَّن الجيش من إعادة تشكيل مجلس السيادة بعد حله وفقًا لبيان أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وهو ما يُعَدُّ ملمحًا مهمًا في إبقاء الوضع الدستوري، دون تغيير حقيقي، واحتواء الفاعلين في السياسة السودانية، كما يمنح تشكيله قبل بدء مشاورات تكوين مجلس الوزراء دوراً حاسماً للعسكريين في المرحلة الانتقالية. ويمد المرسوم الدستوري رقم 21 الصادر في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 بتركيبة الهيئة السيادية، التي تقوم على خاصيتَيْن: استقرار تمثيل المجلس الأعلى في مقابل التخلي عن تمثيل الأحزاب السياسية والتوجُّه نحو تمثيل الأقاليم والمجتمع المدني، بالإضافة إلى ضم قادة ثلاث حركات سياسية/ مسلحة إقليمية. تبدو هذه التركيبة ضمن طار اتفاقية جوبا للسلام، فيما يرجع استبعاد الأحزاب إلى دورها السلبي في المرحلة الانتقالية[12].

رئيس الوزراء من المنازعة إلى الانضواء

منذ اختياره رئيسًا للوزراء في أغسطس/ آب 2019، اتبع رئيس الوزراء سياسات مختلفة تجاه مجلس السيادة، فبدأت بالسعي إلى الاستحواذ على السلطة مدعومًا بتحالف «إعلان الحرية والتغيير»، وانتهت بالتفاهم مع قيادة الجيش على المضي معًا في مهام المرحلة الانتقالية. كانت المرحلة الأولى ماثلةً في السعي إلى تقليص نفوذ الجيش والأجهزة النظامية في مؤسسات الدولة، حيث تقدَّم رئيس الوزراء، 26 يناير/ كانون الثاني 2020، بطلب لمجلس الأمن لوضع كل أراضي السودان تحت وصاية بعثة دولية لحفظ وبناء السلام تحت الفصل السادس. ووفق خطاب «حمدوك»، تتمتَّع البعثة باختصاصات حشد الدعم الاقتصادي ونشر المساعدات الإنسانية، والمساعدة في وضع الدستور وإصلاح قطاع الأمن، والرقابة على دور المؤسسات الأمنية والعسكرية فيما يتعلَّق بحقوق الإنسان والتحوُّل الديمقراطي[13]. وقد استجاب مجلس الأمن لطلب تشكيل البعثة تحت اسم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة في الفترة الانتقالية في السودان (UNITAMS) لمدة عام، تكون مهمتها دعم الحكومة الانتقالية وتسهيل الحصول على المساعدات الاقتصادية، فيما استبعد المهام الأمنية والشُّرطية لاعتراض الجيش على تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الأمنية والعسكرية[14].

وقد شكَّلت هذ الاختلافات مصدرًا للصراع بين مكونات الحكم الانتقالي، وخصوصًا ما يتعلَّق بالنزاع على الاختصاصات البينية، فبجانب الخلاف على قضايا السياسة الخارجية وأداء لجنة إزالة التمكين، انتقد رئيس الوزراء تعطيل المكون العسكري للتحقيق في فض اعتصام القيادة العامة وولايته على الأجهزة الأمنية وعدم استقلالية أجهزة القضاء، حيث إن مهامها تقع في نطاق عمل الحكومة، وذهب رئيس الوزراء في اتجاه تصعيد الخلاف عندما رحَّب بتدخل المحكمة الجنائية وتكوين مفوضية العدالة الانتقالية، مدفوعًا بتحالف الحرية والتغيير داخل الحكومة[15].

ومع تصاعد أزمة السلطة، أطلق رئيس الوزراء **مبادرة «الطريق إلى الأمام»**، 22 يونيو/ حزيران 2021 لإعادة صياغة موقفه، حيث اعتبر القوات المسلحة شريكًا سياسيًا، ورأى أن استمرار الخلافات بين شركاء الفترة الانتقالية مما يشكِّل خطرًا على بقاء الدولة، وخصوصًا في ظل ميراث طويل من الانقسامات والمشكلات الاقتصادية، وهنا تخلص المبادرة إلى أن الوصول إلى الحل السياسي الشامل يكون عبر تعزيز الإجماع الوطني وتوحيد العقيدة العسكرية ووجود سلطة مركزية، وقد استمر رئيس الوزراء في تطوير تقييمه للموقف من الجيش عندما اعتبر الاتفاق السياسي كافيًا لمنع الحرب وحماية حق التظاهر، كما يمثل طريقًا مناسبًا للوصول إلى الميثاق السياسي[16]. غير أن دخول عبد الله حمدوك بدون خطة واضحة، بوصفه طرفًا في الاتفاق السياسي، ضَيق من نطاق بدائله وخياراته في تشكيل الحكومة، ويمكن اعتبار التسريبات حول الاستقالة، ثم إعلانها، تعبيرٌ عن عدم القدرة على التكيف مع قيود الوضع الانتقالي، فقد أشار خطاب «حمدوك» إلى المشاكل المزمنة في النظام السياسي السوداني، ابتداء من فترة ما بعد الاستقلال، والمتمثلة في التنافر المستمر فيما بين المكونات المدنية والعسكرية، وهو ما ألقى بظلاله على المرحلة الانتقالية الحالية، حيث غياب التوافق الوطني[17].

وعلى أية حال، يمكن اعتبار قبول عبد الله حمدوك برئاسة الوزراء أقرب إلى صيغة احتواء أو منع الانفجار، غير أن خلوه من تحالفات مدنية ساعد في زيادة تفكُّك القوى الحاضنة لبقائه في العملية السياسية، فبينما تتجه قوى «إعلان الحرية والتغيير- المجلس المركزي» إلى استعادة مكانتها، صارت الأطراف الأخرى مرتبطةً باتفاقيات مع المجلس العسكري وتعمل على تطوير مسارها الخاص.

تغيرات تحالف إعلان الحرية والتغيير

تُثير التغيرات في تركيبة حلفاء المرحلة الانتقالية النقاشَ حول فرصة إنجاز الانتقال السياسي، حيث تُسهم كثرة تغيير الأحزاب السياسية لمواقفها في تضاؤل فرص عملية التحوُّل الديمقراطي، فمع تتابع صدور الاتفاقيات، حدث تَغير في خريطة القوى السياسية المشاركة في المرحلة القادمة، وهو ما انعكس في تعديل الوثيقة الدستورية لاستيعاب الأحزاب المرتبطة باتفاقيات مع مجلس السيادة. وتتطلَّب قراءة خريطة الحراك السياسي تحليلَ شبكة التفاعلات ومدى قدرتها على تكوين تحالفات تتمتَّع بالاستقرار النسبي أو لديها القدرة على تقديم أطروحات لمشكلات الدولة والتحضير لما بعد المرحلة الانتقالية.

وخلال المرحلة الانتقالية، لم يستقر تحالف الحرية والتغيير هيكليًّا، فمع ظهور الخلافات على العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس السيادة، أعلن تجمع المهنيين انسحابه من التحالف، كما ظل الحزب الشيوعي يعلن استقلاله عن الحكومة الانتقالية. وقد أسهمت هذه الوضعية في حدوث تواصلٍ ما بين الأحزاب خارج نطاق التحالف، رغم تشابه المطالب السياسية، فقد تتابعت اتصالات وتفاهمات الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين على أرضية القلق من أن تؤدي وصاية المجلس المركزي على تحالف الحرية والتغيير إلى افتراق الحكومة الانتقالية عن الثورة وتطلعات الجماهير والانعزال عن القاعدة الشعبية. وقد أسهمت القناعات المتماثلة في التقرب مع الحركات المتباعدة مع المرحلة الانتقالية كحركة تحرير السودان (عبد الواحد نور)، ليتكوَّن نسق معارض خارج إطار الوثيقة الدستورية. وعلى أية حال، تسير هذه الحركات في اتجاه تكوين نطاق سياسي يمثِّل خَصمًا من قدرات الأحزاب اليسارية[18].

وبجانب المشكلات الداخلية، فقد واجه تحالف الحرية والتغيير دخول أطراف جديدة في العملية الانتقالية، مما دعاه إلى اتخاذ تحوّط للحفاظ على تماسكه الداخلي، حيث عقد اجتماعًا، تحت رعاية المجلس المركزي، لتوحيد التحالف حضره 43 حزبًا وكيانًا، تشمل مكونات التحالف والجبهة الثورية وحزب الأمة القومي، وهي تُمثل العمود الفقري للحكومة الانتقالية. وسعى الاجتماع إلى التحول لمظلة تنظيمية وسياسية على نمط الحركات المركزية، يتكوَّن هيكلها التنظيمي من مستويات تبدأ من المؤتمر العام، والهيئة العامة، والمجلس المركزي، والمكتب التنفيذي. وتبنَّى الإعلان الصادر عن الاجتماع تشكيل لجان المقاومة، لتقوم بوظيفتَيْن: أن تكون ذراع الثورة لاستكمال المهام السياسية ومقاومة مسارات العودة إلى وضع الشمولية، وحشد الجماهير لدعم الحق الثوري[19]. كما وضع تعريفًا لتوجهاته الثورية، الفقرة و، حيث يؤسس تحالف الحرية والتغيير- المجلس المركزي لصيغة «الحق الثوري الشعبي» تعبيرًا عن المطالبة بحياد الجيش وحصر دوره في الدفاع عن المصالح العليا بوصفه مهمة دستورية، ويخلص إلى أن المشكلة تكْمُن

في اختلاف النُّظُم العسكرية، وهو ما يمكن معالجته عبر تبنّي برنامج لصياغة العقيدة العسكرية يشمل القوات النظامية والجيش يتم تنفيذه على مدى الفترة الانتقالية[20].

وعلى صعيد الممارسة السياسية، اعتبر المجلس المركزي لتحالف الحرية والتغيير الاتفاق السياسي عقبةً في طريق التحوُّل المدني الديمقراطي، ولا يوفر ضمانات الالتزام به، ولا يلبي طموحات الثورة؛ ولهذا يعتبر الوثيقة الدستورية في 17 أغسطس/ آب 2019، بدون تعديلات، هي المرجعية القانونية للمرحلة الانتقالية، وفق برامج تعالج ملفات تقويض النظام السابق وهيكلة المؤسسات العامة، وأضاف إليها محاكمة المرتبطين بـ»انقلاب 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، بالإضافة إلى حوكمة الجيش ليكون مؤسسة قومية تخضع للقانون»[21].
وفي إطار تقارب مواقفه مع المجلس المركزي لتحالف الحرية والتغيير، يخلص حزب الأمة القومي -حسب بياناته الرسمية- إلى تباعد المرحلة الانتقالية عن معالجة المشكلات المزمنة، جذور الأزمة، حيث ظل التفاوت الاقتصادي والمشاركة في السلطة في حدها الأدنى، وهو سياق يتلاقى مع تعريفه للاتفاق السياسي بوصفه صيغة ثنائية، بين عبد الله حمدوك وعبد الفتاح البرهان القائد العام للقوات المسلحة، ولا يشمل تحالف الحرية والتغيير طرفًا أصيلًا في الوثيقة الدستورية. وإزاء التطورات المتسارعة، أعلن الحزب عن تباعده عن المسارات الراهنة والتحضير لخلق كيانات وأُطر سياسية لمناهضة محاولات تفكيك تحالف التغيير، وتُسهم في ترتيبات الخروج من الأزمة السياسية الممتدة[22].

حاليًا، وفيما تبدأ مرحلة انتقالية جديدة، يكون «المجلس المركزي» خارج التفاهمات القائمة بوصفها «اتفاقيات الخيانة»، حيث يعتبر الوضع الراهن تحت حالة انقلاب عسكري يُدعّم بقاء الجيش في العملية السياسية ولا يوفّر ضمانات لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية؛ ولذلك تتجه أحزاب «المجلس المركزي» إلى الاستمرار في الاحتجاج والتظاهر بوصفه حلًّا أخيرًا حتى تسليم السلطة للمدنيين[23]. ويمكن القول إن مجموعات الحرية والتغيير (المجلس المركزي)، وحزب الأمة إلى حدٍّ ما، صارت توطد موقفها في تكوين مسار مناظر للمجلس العسكري تحت شعارات «لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية»، ويصير موقفها متقاربًا مع تجمع المهنيين والحزب الشيوعي ولجان المقاومة[24].

وعلى أية حال، تشير هذه السياقات إلى دخول أحزاب الحرية التغيير في أزمة مفتوحة مع الجيش، بحيث أنها لا ترتبط بالاعتراض على بيان 25 أكتوبر/ تشرين الأول فقط، بل تمثل امتدادًا لمحاولات سابقة لسحب القوة الاقتصادية والسياسية من القوات المسلحة، وفقًا لمشروع رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، بخضوع الحكم الانتقالي لبعثة دولية مدنية وعسكرية. فقد شكّلت تلك التوجهات أرضيةً ملائمةً لتتبع الأزمة السياسية والاقتصادية، والسعي وراء الخروج من التدهور المزمن، وقد أشار حمدوك في خطاب الاستقالة إلى مبدأ السيادة الشعبية المدنية كصيغة ضامنة لوحدة الدولة وصيانة مصالحها[25].

خاتمة

وبنظرة عامَّة، تجمع كل الوثائق على أن الأزمة الحالية هي نتاج لمشكلات دولة ما بعد الاستقلال، حيث غياب مشروع وطني يرعى المصالح المشتركة، وكان لافتًا بداية ربط محاولات التصحيح بالأحداث الراهنة دون إشارة واضحة إلى ميراث الارتباك التاريخي للديناميات السياسية. فقد كانت التفاهمات الحزبية فقيرةَ الخيال السياسي ومُغرِقة في التفاصيل والإجراءات، ما يُشكل معضلةً تحد من إمكانية الاقتراب من نقطة انطلاق التحوُّل الديمقراطي. وترتبط هذه المشكلة -تاريخيًّا- بتفكُّك البنى السياسية والحزبية وانفراط سلطة الدولة في مواجهة الحركات المسلحة، مما جعل مطلب حق تقرير المصير ضمن المناقشات السياسية والدستورية.

ومن وجهة المحتوى السياسي، تتشارك الوثائق الانتقالية في التطلُّع إلى الدولة المدنية والسلام والحرية، وغالبًا ما تظهر هذه النصوص في ديباجات مذكرات التفاهم والوثيقة الدستورية والبيانات الصحفية. وقد يكشف هذا عن ضعف المحتوى الفكري تجاه مسألة الانتقال والخروج من المشكلات المزمنة، حيث بدت هذه الصياغات نمطية وضعيفة المحتوى السياسي منذ عقود. وهو ما لا يعكس ترتيب الأولويات السياسية.

وبشكل عام، لم تظهر أفكار جوهرية سواء من جانب الأحزاب السياسية أو المجلس العسكري، بما يُضعف توافر الفرصة للتصدي لمشكلات الدولة أو صياغة بدائل لتوطيد النظام الديمقراطي، وثمة تقارب في البيانات الحزبية يقوم على فكرة تقاسم الدولة أو احتكار شرعية السلطة، وبدت الصعوبة في إرضاء عدد كبير من الحركات السياسية والعسكرية. ونظرًا لتناقض تطلُّعاتها وعدم انسجام بنيتها التنظيمية، تمكَّن المجلس العسكري من توطيد سلطته السيادية وإعادة تشكيل المشاركين في العملية السياسية، بحيث صار في وضعٍ يمنحه ميزة مطلقة في مقابل تداعي التحالفات والأحزاب المعارضة.

التعليقات الختامية

1 - المجلس العسكري الانتقالي، مرسوم دستوري رقم 38 باعتماد الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية، 20 أغسطس/ آب 2019، الخرطوم: الجريدة الرسمية، العدد 1895، 3 / 10/ 2019.

2 - زياد العلي، اتفاق جوبا لسلام السودان (القاهرة: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2021)، ص15-20.

3 - إعلان المبادئ بين حكومة الفترة الانتقالية لجمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، جوبا، 28 مارس/ آذار ٢٠٢١.

- نص البيان الختامي للمفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية شمال، جوبا، 15 يونيو/ حزيران 2021، على الرابط:
A7%8A%D8%D9%A8%D8%84%D9%A7%D8%-B5%D8%86%D9%/15/6/2021/com/story.https://www.youm7
81%D9%85%D9%84%D9%84%8A-%D9%D9%85%D9%A7%AA%D8%AE%D8%D8%84%D9%A7%D8%-86%D9%
83%AD%D9%D8%84%D9%A7%D8%-86%8A%D9%D9%A8%AA-%D8%D8%A7%D8%B6%D8%88%D9%A7%D8%
-A9%8A%D8%D9%86%D9%A7%AF%D8%D8%88%D9%B3%D8%84%D9%A7%D8%-A9%D8%85%D9%88%D9%
D9%A8%D8%B9%D8%B4%D8%84%D9%A7%D8%-A9%D8%83%D9%B1%AD%D8%D8%84%D9%A7%D8%88%D9%
5355633/84%D9%A7%D8%85%D9%B4%D8%-A9%8A%D8%

4 - منى عبد الفتاح، هل تظل الحركة الشعبية شوكة في خاصرة السودانَين؟ إندبندنت عربية، 11 أغسطس/ آب 2021، على الرابط:
https://www.independentarabia.com/node/249781/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8
%AA%D8%AD%D9%84%DB%8C%D9%84/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D9%
84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-
%D8%B4%D9%88%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D
9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8E%D9%8A%D9%86%D8%9F

5 - توقيع مذكرة تفاهم بين «حركة جيش تحرير السودان» وحزب «الاتحاد الديموقراطي الأصل»، بالقاهرة، 23 سبتمبر/ أيلول 2020، على الرابط:
D8%85%D9%A7%D8%B9%D8%84%D9%A7%D8%23/9/2020/com/story.https://www.youm7
-A9%D8%B1%D8%83%D9%B0%D8%85%D9%-B9%8A%D8%D9%82%D9%88%AA%D9%D8%-A9%
-A9%D8%83%D9%B1%AD%D8%D8%-86%8A%D9%D9%A8%D8%-85%D9%87%D9%A7%D8%81%AA%D9%D8%
4990585/B1%8A%D8%D9%B1%AD%D8%AA%D8%D8%-B4%8A%D8%AC%D9%D8%

- الاتّحادي الأصل.. هل يبحث عن دور بعد (25) أكتوبر؟ صحيفة الراكوبة، 11 ديسمبر/ كانون الأول 2021، على الرابط:
https://www.alrakoba.net/31652191/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%91%D8%AD%D8%A7%D8%AF%
D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%84-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%A8%D8%AD%D8%AB-
/%D8%B9%D9%86-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-25-%D8%A3%D9%83%D8%AA

6 - بيان رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق عبد الفتاح البرهان، الخرطوم، 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، على الرابط:
/https://marsad.ecss.com.eg/63880
https://www.youtube.com/watch?v=Gb7YFyKR8Vs

- الاتفاق السياسي بين البرهان وحمدوك وبروتوكول التوقيع، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، على الرابط:
D%A7%D8%-B5%D8%86%D9%84%D9%A7%D8%/3316966/https://aawsat.com/home/article
-82%D9%A7%D8%81%AA%D9%D8%A7%D8%84%D9%-84%D9%85%D9%A7%D8%83%D9%84%9
88%AF%D9%D8%85%AD%D9%D8%88%D9%-86%D9%A7%D8%87%D9%B1%D8%A8%D8%84%D9%A7%D8%
D8%B1%D8%82%D9%88%D9%86%D9%83%AA%D9%D8%-A9%D8%85%D9%88%D9%83%AD%D9%D8%-83%D9%
84%D9%A7%D8%-84%D9%82%D9%86%AF-%D9%8A%D8%D9%83%D9%A3%AA%D8%D8%88%D9%-B7%D8%A7%
A9%D8%B7%D8%84%D9%B3%D8%

7 - المرجع السابق.

8 - الاتفاق السياسي، مرجع سابق.

9 - الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد (1908)، المؤرخ في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني لسنة 2020.

10 - المرجع السابق.

11 - البرهان يصدر مرسومًا دستوريًا بإنشاء نظام الحكم الإقليمي (الفيدرالي) بالسودان، وكالة أنباء السودان، 4 مارس/ آذار 2021، على الرابط: 706148=https://suna-sd.net/read?id

12 - بيان رئيس مجلس السيادة الانتقالي، مرجع سابق.
- مجلس السيادة السوداني في نسخته الجديدة.. تحالف من الجنرالات وزعماء القبائل، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، على الرابط:
-85%D9%87%D9%86%8A%D9%D9%A8%D8%/12/11/2021/https://www.aljazeera.net/news/politics
AA%D8%D8%84%D9%A7%8A-%D8%AF%D9%8A%D8%D9%A4%D8%85%D9%-B1%D8%87%D9%B4%D8%A3%D8%
A1%D8%A7%D8%B6%D8%B9%D8%A3%D8%-85%D9%87%D9%-86%D9%85%D9%-B9%8A%D8%D9%A8%D8%B7%
- أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي المرسوم الدستورى رقم (21) بتشكيل مجلس السيادة الانتقالي السوداني، الذى جاء على النحو التالي، وفقًا لوكالة الأنباء السودانية:
1.الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن البرهان رئيسًا.
2.الفريق أول محمد حمدان دقلو موسى نائبًا للرئيس.
3.الفريق أول ركن شمس الدين كباشى إبراهيم عضوًا.
4.الفريق الركن ياسر عبد الرحمن حسن العطا عضوًا.
5.الفريق مهندس مستشار بحري إبراهيم جابر إبراهيم عضوًا.
6.السيد مالك عقار ایر عضوًا، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان.
7.السيد الطاهر أبو بكر حجر عضوًا، رئيس تجمع قوى تحرير السودان.
8.السيد الهادي إدريس يحيى عضوًا، رئيس حركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي.
9.السيدة رجاء نيكولا عبد المسيح عضوًا.
10.السيد يوسف جاد كريم محمد علي يوسف عضوًا.
11.السيد أبو القاسم محمد محمد أحمد عضوًا.
12.السيد عبد الباقي عبد القادر الزبير عبد القادر عضوًا.
13.السيدة سلمى عبد الجبار المبارك موسى عضوًا.
فيما تمَّ تأجيل تعيين ممثل الشرق انتظارًا لمشاورات بين المكونات الاجتماعية في شرق السودان.
13 - خطاب رئيس الوزراء السودني لمجلس الأمن في 26 يناير/ كانون الثاني 2020، صحيفة القدس العربي، 9 فبراير/ شباط 2020.
14 - مجلس الأمن، القرار رقم 2524 ، نيويورك، 2 يونيو/ حزيران 2020.
15 - بيان من رئيس مجلس الوزراء، وفي خطاب موجه للمواطنين، إعلام مجلس الوزراء، 1 يونيو/ حزيران 2020.
16 - نص مبادرة رئيس الوزراء بعنوان: (الأزمة الوطنية وقضايا الانتقال – الطريق إلى الأمام)، الخرطوم، 22 يونيو/ حزيران 2021، على الرابط: هنا: https://www.alnilin.com/س/ htm.
17 - نص خطاب استقالة حمدوك من رئاسة الحكومة السودانية، 3 يناير/ كانون الثاني 2022، على الرابط:
%D8%A7%D8%-A8%D8%A7%D8%B7%AE%D8%D8%-B5%D8%86%D9%-2259777/63-60/https://www.alroeya.com
-86%D9%85%D9%-83%D9%88%AF%D9%D8%85%AD%D9%D8%-A9%D8%84%D9%A7%D8%82%AA%D9%D8%B3
-A9%D8%85%D9%88%D9%83%AD%D9%D8%84%D9%A7%D8%-A9%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%
A9%8A%D8%D9%86%D9%A7%AF%D8%D8%88%D9%B3%D8%84%D9%A7%D8%
- رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك يقدم استقالته من منصبه، 3 يناير/ كانون الثاني 2022، على الرابط:
88%D9%84%D9%A7%D8%-B3%8A%D8%D9%A6%D8%B1%D8%-1310759/https://arabic.rt.com/middle_east
8A-%D9%86%D9%A7%AF%D8%D8%88%D9%B3%D8%84%D9%A7%D8%-A1%D8%A7%D8%B1%D8%B2%D8%
-83%D9%88%AF%D9%D8%85%AD%D9%D8%-87%D9%84%D9%84%D9%A7%AF-%D8%D8%A8%D8%B9%%D8
/87%AA%D9%D8%84%D9%A7%D8%82%AA%D9%D8%B3%D8%A7%D8%-85%AF%D9%D8%82%8A%D9%D9%

18 - تجمع المهنيين السودانيين يعلن انسحابه من تحالف قوى الحرية والتغيير، 25 يوليو/ تموز 2020، على الرابط:
85%AC%D9%AA%D8%D8%/1839389/25/7/2020/https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details
D%B3%D8%84%D9%A7%D8%-86%8A%D9%8A%D9%D9%86%D9%87%D9%85%D9%84%D9%A7%D8%-B9%D8%
%D9%A7%D8%-86%D9%84%D9%B9%8A%D8%D9%-86%8A%D9%8A%D9%D9%86%D9%A7%AF%D8%D8%88%9
-81%D9%84%D9%A7%AD%D8%AA%D8%D8%-86%D9%85%D9%-87%D9%A8%D8%A7%AD%D8%D8%B3%D8%86
D8%84%D9%A7%D8%88%D9%-A9%8A%D8%D9%B1%AD%D8%D8%84%D9%A7%D8%-89%D9%88%D9%82%D9%
B1%8A%D8%8A%D9%BA%D9%AA%D8%
- تجمع المهنيين السودانيين، بيان من تجمع المهنيين السودانيين، الخرطوم، 11 ديسمبر/ كانون الأول 2020.
19 - إعلان توحيد الحرية والتغيير،صحيفة الراكوبة، 8 سبتمبر/ أيلول 2021، على الرابط:
-A9%D8%A8%D8%88%D9%83%D9%A7%D8%B1%D8%84%D9%A7%D8%/31610429/https://www.alrakoba.net
A7%D8%84%D9%B9%D8%A5%D8%84%D9%A7%D8%-B5%D8%86%D9%-B1%D8%B4%D8%86%AA%D9%D8%
/A7%AE%D8%D8%84%D9%A7%8A-%D8%D9%B3%D8%A7%8A%D8%D9%B3%D8%84%D9%A7%D8%-86%D9%

20 - المرجع السابق.
21 - قوى الحرية والتغيير – المجلس المركزي القيادي، تصريح صحفي، اللجنة الإعلامية، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.
- قوى الحذرية والتغيير – المجلس المركزي القيادي، تصريح صحفي، اللجنة الإعلامية ،22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.
- حزب المؤتمر السوداني، تصريح صحفي، ٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢١.
22 - حزب الأمة القومي، تصريح صحفي، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.
- حزب الأمة القومي، بيان مهم، المكتب السياسي، ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١.
- حزب الأمة القومي، تصريح صحفي، 9 ديسمبر/ كانون الأول 2021.
23 - قوى الحرية والتغيير – المجلس المركزي القيادي، تصريح صحفي، اللجنة الإعلامية، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.
- قوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي القيادي، تصريح صحفي، اللجنة الإعلامية، 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.
24 - قوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي القيادي، بيان حول ما سمي بالاتفاق الإطاري بين قائد الجيش و د. عبدالله حمدوك، الخرطوم، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.
25 - نص خطاب استقالة حمدوك، مرجع سابق.

عن المؤلف:

د خيري عمر: استاذ مساعد العلوم السياسية – جامعة صقريا. حصل على درجتي الماجستير و دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وهي دراسات في قضايا التطور لدى الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية وعلاقتها بالتحول السياسي في أفريقيا والشرق الأوسط. ونشر بحوثاً وتحليلات في دورية «دراسات شرق أوسطية»، سياسات عربية، ، رؤية تركية، ORDAF. وركز بشكل خاص على معضلات التحول السياسي في بلدان القرن الأفريقي وشمال أفريقيا ومصر بعد ثورة 25 يناير، وهي بحوث تتعلق بتطور النظم السياسية في المراحل الانتقالية. وقدم مساهمات أخرى عبر المشاركة في المؤتمرات الدولية بأوراق تتناول السياسات العامة والحالة الانتقالية في ليبيا.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org

SharqStrategic

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH